



الإشاري : بش. م. / 6723/23.

التاريخ :
الموافق : 2017/11/23 م.

السادة /

م. د. إدارات

مدراء الفروع والمكاتب التابعة لإدارة العامة

بعد التحية ...

نحيـل إليكم تعليمات عمل رقم (1) لسنة 2017 م

بشأن تسوية الحقوق التقاعدية لأعضاء الهيئات القضائية ومستشاري المحكمة العليا
وفقاً لأحكام القانونيين (33, 58) لسنة 2012 م .

وذلك بعد اعتماده من قبل السيد/ رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لصندوق الضمان الاجتماعي

تفضلوا بالاستلام وإجراء اتكم بالخصوص

والسلام عليكم ...

غسان عبد الله ادبيش

مدير مكتب شؤون المجلس

بصندوق الضمان الاجتماعي



٢٤

رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لصندوق الضمان الاجتماعي.

م. د. ش. م. /

نحية



صندوق الضمان الاجتماعي



تعليمات عمل (1) لسنة 2017م

بشأن تسوية الحقوق التقاعدية

لأعضاء الهيئات القضائية ومستشاري المحكمة العليا

وفقاً لأحكام القانونين (58،33) لسنة 2012م).

بعد الاطلاع على التظلم المقدم من مستشاري المحكمة العليا وأعضاء الهيئات القضائية المتقاعدين وتساوفاً مع القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى للقضاء في المنازعتين رقمي (8 لسنة 2013م) و(10 لسنة 2013م).

وعلى التظلم المقدم من دفاع أعضاء الهيئات القضائية ومستشاري المحكمة العليا المرفق بمنازعة أمام المجلس الأعلى للقضاء.

وعلى قضاء الدوائر المجتمعة بالمحكمة العليا في الطعن الدستوري رقم (2 لسنة 52ق) بعدم جواز التمييز بين شريحتين ينظمهما قانون واحد ويجمعهما مركز واحد - مشار إليه في قراري المجلس الأعلى للقضاء رقمي (10 لسنة 2013م) و(12 لسنة 2013م).

لذلك كله تكون تسوية الحقوق التقاعدية لأعضاء الهيئات القضائية ومستشاري المحكمة العليا كما يلي:

أولاً أعضاء الهيئات القضائية:

أ. عن الفترة من تاريخ نفاذ القانون رقم (58 لسنة 2012م) وحتى (2013/12/31م) فإن إعادة التسوية خلال هذه الفترة تكون على النحو التالي:



1-المرتّب حسب التصنيف الوظيفي والدرجة الوارد بالجدول المرفق بقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (52 لسنة 2011م) المقابل لدرجة ووظيفة المتقاعد عند تقاعده، يضرب هذا المرتّب في 70% عن العشرين سنة الأولى من خدمة المتقاعد، وناتج هذه العملية يرمز له بالرقم (1).

2- المرتّب المشار إليه في البند السابق يضرب في 2% في مدة الخدمة الزائدة عن العشرين سنة الأولى وناتج هذه العملية يرمز له بالرقم (2).

3- مجموع ناتج العملية رقم (1) + ناتج العملية رقم (2) يساوي المعاش المستحق للمتقاعد في تاريخ (2012/07/01م)، على ألا يجاوز هذا المعاش أول مربوط الدرجة حسب التصنيف الوظيفي الوارد بالجدول المرفق بالقرار رقم (52 لسنة 2011م) فإذا كان المتقاعد مثلاً عند تقاعده على درجة رئيس محكمة استئناف فإن المعاش المستحق في (2012/07/01م) لا يجاوز (2010) ديناراً في الشهر وفقاً للبندين السابقين.

4- المعاش المستحق في (2012/07/01م) - المعاش الضماني = "يساوي" فرق المعاش الأول.

5- فرق المعاش الأول مضروباً في (18 شهراً) يساوي متراكم فرق المعاش الأول عن الفترة من (2012/07/01م) وحتى (2013/12/31م).

6- لا يستحق التسوية المتقدمة من تقاعد بعد نفاذ قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (52 لسنة 2011م) لأن معاشه سوي طبقاً له.

ب. عن الفترة من (2014/01/01م) وحتى تاريخ إجراء التسوية طبقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (521 لسنة 2013م):

المعاش المستحق في (2012/07/01م) يضرب في نسبة الزيادة بين المرتّب حسب التصنيف الوظيفي الوارد بالجدول المرفق بقرار مجلس الوزراء رقم (521 لسنة 2013م) ونسبة الزيادة التي يتعين الضرب فيها كالآتي:

- رئيس محكمة استئناف ومن في حكمه نسبة الزيادة 238%.
- وكيل محكمة استئناف ومن في حكمه نسبة الزيادة 244%.
- مستشار محكمة استئناف ومن في حكمه نسبة الزيادة 250%.
- رئيس محكمة ابتدائية ومن في حكمه نسبة الزيادة 265%.
- وكيل محكمة ابتدائية ومن في حكمه نسبة الزيادة 275%.
- قاضي من الدرجة الأولى ومن في حكمه نسبة الزيادة 278%.
- قاضي من الدرجة الثانية ومن في حكمه نسبة الزيادة 266%.
- قاضي من الدرجة الثالثة ومن في حكمه نسبة الزيادة 239%.
- مساعد نيابة ومن في حكمه نسبة الزيادة 261%.
- معاون نيابة ومن في حكمه نسبة الزيادة 242%.



وتكون التسوية على النحو التالي:

1- المعاش المستحق في (2012/07/01م) يضرب في نسبة الزيادة للوظيفة التي كان عليها المتقاعد عند إحالته للتقاعد والناتج هو قيمة الزيادة، فإذا كان المتقاعد عند تقاعده على درجة رئيس محكمة ابتدائية فإن قيمة الزيادة تكون بضرب معاشه بتاريخ (2012/07/01م) في نسبة 265% والناتج هو قيمة الزيادة المستحقة في (2014/01/01م) ويقاس على ذلك بقية الدرجات الوظيفية.

2- قيمة الزيادة وفقاً للبند السابق + المعاش المستحق في (2012/07/01م) يساوي المعاش المعدل في (2014/01/01م).

3- المعاش المعدل في (2014/01/01م) - المعاش الضماني يساوي فرق المعاش المعدل الثاني.

4- فرق المعاش المعدل الثاني وفقاً للبند السابق مضروباً في عدد الأشهر من (2014/01/01م) وحتى تاريخ إجراء التسوية يساوي متراكم فرق المعاش الثاني.

5- متراكم فرق المعاش الأول + متراكم فرق المعاش المعدل الثاني يساوي إجمالي المتراكم.

6- تسري أحكام الزيادة الواردة بالقانون رقم (58 لسنة 2012م) وأحكام الزيادة الواردة بالقرار رقم (521 لسنة 2013م) على من انتهت خدمته بالوفاة لأن الوفاة تأخذ حكم العجز الكلي طبقاً للفقرة (أ) من المادة (21) من قانون الضمان الاجتماعي.

ثانياً : رئيس ومستشاري المحكمة العليا :

إن مرتب مستشاري المحكمة العليا بتاريخ (2010/07/01م) الذي هو تاريخ نفاذ القانون رقم (33 لسنة 2012م) كان (4050) ديناراً، وفقاً للثابت من تسلسل مرتبات من تقاعد منهم بتاريخ (2012/07/01م).

وبالتالي فإن هذا المرتب هو الذي يسوى على أساسه المعاش في (2012/07/01م) طبقاً لأحكام القانون رقم (33 لسنة 2012م) على النحو الآتي:

أ. عن الفترة من (2012/07/01م) وحتى (2012/12/31م).

تكون التسوية على النحو التالي:

1- (4050) ديناراً مضروباً في 70% عن العشرين سنة الأولى من خدمة المتقاعد ويُرْمَز لنواتج هذه العملية بالرقم (1).



2- (4050) ديناراً مضروباً في 2% مضروباً في مدة الخدمة اللاحقة للعشرين سنة الأولى من الخدمة ويُرمز لنتائج هذه العملية بالرقم (2).

3- نتائج العملية رقم (1) + نتائج العملية رقم (2) يساوي المعاش المستحق في (2012/07/01م) على ألا يزيد عن (4050) ديناراً مهما كانت مدة الخدمة.

4- المعاش المستحق وفقاً للبند السابق - المعاش الضماني يساوي فرق المعاش الأول.

5- فرق المعاش الأول مضروباً في (6) شهور يساوي متراكم فرق المعاش الأول.

ب. عن الفترة من (2013/01/01م) وحتى (2013/12/31م) تكون الزيادة وفقاً لقرار الجمعية العمومية للمحكمة العليا رقم (5 لسنة 2012م) بزيادة المرتبات بنسبة 60%.

1- المعاش المستحق في (2012/07/01م) مضروباً في 60% يساوي قيمة الزيادة المستحقة وفقاً لقرار الجمعية العمومية للمحكمة العليا.

2- قيمة الزيادة طبقاً للبند السابق + المعاش المستحق في (2012/07/01م) يساوي المعاش المستحق في (2013/01/01م).

3- المعاش المستحق في (2013/01/01م) - المعاش الضماني يساوي فرق المعاش الثاني.

4- فرق المعاش الثاني مضروباً في 12 شهر وهي المدة من (2013/01/01م) وحتى (2013/12/31م) يساوي متراكم فرق المعاش الثاني.

ج. عن الفترة من (2014/01/01م) وحتى تاريخ إجراء التسوية النهائية والزيادة وفقاً لقرار رئيس المؤتمر الوطني رقم (170 لسنة 2013م) تكون التسوية على النحو التالي:

1- المعاش المستحق في (2013/01/01م) يضرب في 41% يساوي قيمة الزيادة في معاش رئيس المحكمة العليا المتقاعد كما يضرب ذات المرتب في نسبة 31% فيكون الناتج قيمة الزيادة في معاشات مستشاري المحكمة العليا.

2- المعاش المستحق في (2013/01/01م) + قيمة الزيادة تساوي المعاش المستحق في (2014/01/01م).

3- المعاش المستحق في (2014/01/01م) - قيمة المعاش الضماني يساوي فرق المعاش الثالث.



4- فرق المعاش الثالث مضروباً في عدد الأشهر حتى تاريخ إجراء التسوية
يساوي متراكم فرق المعاش الثالث.

5- متراكم فرق المعاش الأول + متراكم فرق المعاش الثاني + متراكم فرق
المعاش الثالث يساوي إجمالي المتراكم لصاحب المعاش من رئيس ومستشاري
المحكمة العليا.

ثالثاً : يعمل بهذه التعليمات ويلغى كل ما يخالفها .



د. إدريس حفيظة المبروك
رئيس مجلس الإدارة والمدير العام
لصندوق الضمان الاجتماعي



صدر في: بنغازي بتاريخ: 20/11/2017م.